متهما جهات بمحاولة "تفتيت" التحالف الوطني

المالكي يدعو العراقية إلى حضور الاجتماع الوطني : ستجدون اقصى درجات الاستجابة

بغداد / المدى

دعا رئيس الوزراء نوري المالكي، امس الخميس، القائمة العراقية وجميع الشركاء الموجودين في العملية السياسية إلى حضور المؤتمر الوطني لحل الأزمة السياسية، مؤكدا أنها ستجد أقصى درجات الاستجابة لكن عبر الدستور العراقي، فيما اعتبر أن الأزمة الحالية لا يمكن أن تعالج جوهريا وإستراتيجيا بل من خلال اجتماع وطني يحضره الجميع.

وقال نوري المالكي في تصريحات صحافية خلال استقباله رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم بمقر مجلس الوزراء، إن "من الأمور التي اتفقنا عليها خلال لقائنا بقادة المجلس الأعلى أن نمضي إلى دعوة كل الشركاء في الوطن والعملية السياسية للجلوس للحوار ووضع كل قضايانا والمشاكل التي تواجهنا والتحديات التي نمر بها ونعالجها على أساس الدستور"، داعيا "العراقية وجميع الشركاء الموجودين في العملية السياسية إلى ضرورة حضور الملتقى الوطني".

وأضاف المالكي "نحن صادقين بدعوتنا وسيجدون أقصى درجات الاستجابة لكن عبر الدستور"، مؤكدا "أننا نمتلك الرغبة في ضرورة دعوة كل الشركاء لعقد الاجتماع الوطني بحضور جميع الأطراف والمكونات التي تشكلت منها العملية السياسية".

واعتبر رئيس الوزراء أن "الأزمات حينما تقع تارة تكون لها وسائل انفراج متعددة وتارة أسلوب انفراج واحد"، مبينا أن "أساليب الإنفراجات في اتفاقات ثنائية وتوافقات وخلف الاستار مضينا بها مسافة معينة لكن اليوم الأزمة لا يمكن أن ننظر في علاجها جوهريا وإستراتيجيا، إلا أن نلتقي من خلال اجتماع وطني يحضره الجميع".

وشدد رئيس الوزراء على أن "الأزمة ستكون غير موجودة إذا حمل كلا ملاحظاته وإشكالاته وما يراه مناسبا للحل واتهاماته للآخر بكل شفافية ووضوح ومناقشتها على أساس الدستور"، مؤكدا أن "رفض هذا المسار سيبقي الأزمة بتعقيداتها وستكون عرضة لمزيد من التوترات لا نتمناها".

من جانب اخر اتهم المالكي، جهات لم يسمها بمحاولة تفتيت التحالف الوطني، وفي حين أكد أن جميع تلك المحاولات فشلت، أشار إلى أن رجالات التحالف الوطني لهم تاريخ نضالي وجهادي عريق.

وقال المالكي ، إن "هناك من يريد تمزيق وتفريق وحدة التحالف الوطني واثارت الخلافات بين مكوناته"، مؤكدا أن "جميع تلك المحاولات لم تصل الى ما يبغون".

وأضاف أن "رجالات وكيانات التحالف الوطني اكبر وأوعى من أن تسمح للآخرين بعمليات تفكيكه"، مشيرا إلى أن "التحالف الوطني فيه رجالات وشخصيات لها تاريخ نضالي وجهادي عريق وتجربة متينة تعطي للتحالف الوطني مزيدا من الوعي".

وأعرب عن امله بان "ينسجم الآخرون مع التحالف الوطني في إطار التفاهمات الثنائية وان يسعوا لخلق الخلافات".

لجنة أمنية عليا تطلع ميدانيا على اجراءات حماية المرجعيات في النجف

بغداد / المدى

قال مكتب القائد العام للقوات المسلحة العراقية نوري المالكي امس الخميس، إن لجنة تحقيقية امنية يرأسها معاون رئيس اركان الجيش وصلت الى محافظة النجف وبحثت مع مكاتب حمايات المرجعيات الدينية الاجراءات الامنية المطبقة لحماية المرجعيات.

وكان المالكي أوعز نهاية الشهر الماضي بتقديم الدعم الأمني "العاجل" لمكاتب المرجعيات الدينية، وتشكيل لجنة تحقيقية عليا لملاحقة المتورطين بعمليات استهداف المرجعيات الدينية.

وقال العقيد ضياء الوكيل الناطق باسم مكتب القائد العام للقوات المسلحة لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "لجنة أمنية عليا برئاسة معاون رئيس أركان الجيش للعمليات وعضوية عدد من ضباط الأجهزة الأمنية وصلت الى محافظة النجف واطلعت مع مكاتب حمايات المرجعيات الدينية على الاجراءات الامنية لحماية المرجعيات وتقديم الدعم اللازم".

واوضح الوكيل أن "اللجنة اعدت تقريرا عن الاجراءات الامنية لمكاتب المرجعيات الدينية في محافظة النجف".

وتأتي الاجراءات الحكومية بعد أن شهدت محافظات بابل والديوانية والبصرة وذي قار موجة عنف تمثلت بإحراق بعض المساجد ومكاتب عائدة إلى المرجع الديني محمود الصرخي، فيما استهدف بالمقابل في تلك المحافظات وكلاء ومكاتب المرجعيات الدينية في النجف الاشرف.

وكانت اللجنة الأمنية النيابية العراقية قد أفادت في تصريحات سابقة بأن مجاميع متطرفة تحاول إثارة العنف في المحافظات الجنوبية، مطالبةً الحكومة العراقية بتعزيز جهودها الاستخباراتية لمتابعة منابع تلك المجاميع.

حركة الوفاق تستنكر "لَعْن" علاوي علنا خلال حفل تخرج في النَجف

بغداد / المدى

أستنكرت حركة الوفاق الوطني التي يتزعمها إياد علاوي، امس الخميس، كلمة ادلى بها مدرس خلال حفل تخرج اقامته مديرية تربية النجف قبل ايام ولعن فيها علاوي، وطالبت وزارة التربية والجهات المعنية بتطهير المؤسسة التربوية من "هكذا اشكال مسيئة"، معتبرة أن وجودها في مثل تلك المؤسسات يمثل خطراً كبيراً لانها تعمل على تسميم العقول والافكار.

وقالت الحركة في بيان صدر عنها، امس الخميس وحصلت المدى نسخة منه إن "إحدى المؤسسات التعليمية في النجف أقامت منذ يومين، احتفالية تخرج حضرها عدد كبير من المسؤولين في مديرية تربية المحافظة وعدد آخر من أعضاء الهيئة التعليمية والطلاب المتخرجين، فبرز إلى الجمع روبيضة من روبيضات هذا الزمان ليطعن بأبرز رموز الوطنية وهو إياد علاوي عبر الدعوة إلى لعنه".

واعتبرت الحركة أن "هذا الشخص أراد أن يحيي سنة اللعن التي يعلم الجميع من سنها بعيد خلافة الأمام علي رمز العدالة، الذي لم يسلم من ألسنة المتهجمين والظلاميين، فراحت ألسنتهم القذرة التي تشترى وتباع كضمائرهم وولاءاتهم بالنيل من تلك الرموز".

وأكدت الحركة "إننا نستصغر قدر المدعي ونستعظم تقريعه"، معتبرة أن "المتهجم وأقرانه من أسباب وبال العراق".

وطالبت الحركة قطاع التعليم والقائمين عليه بـ"تنظيفه من كل الأشكال المسيئة التي وجودها في مثل تلك المؤسسات يمثل خطراً كبيراً لأنه يعمل على تغذية العقول بالأفكار التي لا يمكن لها أن تؤسس لجيل يعول عليه أن يكون اللبنة الأساس في تطور وتقدم البلد".

وكانت القائمة العراقية كشفت في بيان صدر، في (٩ آذار ٢٠١٢) عن وجود مخطط أعدته "جهات معروفة" لاغتيال زعيمها إياد علاوي، فيما أكد القيادي في ائتلاف دولة القانون ياسين مجيد، في (١٠ آذار ٢٠١٢)، أن علاوي يشعر بالغربة والخذلان.

لكن علاوي اتهم، في ٢٢ نيسان ٢٠١٢، الحرس الثوري الإيراني بالتخطيط لاغتياله، مؤكدا أن إيران تسعى لملء الفراغ بعد "انكفاء العراق و مصر".

وتعيش البلاد أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي، على خلفية إصدار مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، بعد اتهامه بدعم الإرهاب، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضاً، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني".

وزادت حدة الخلافات بين الكتل السياسية وتصاعدت بعد أن تحولت من اختلاف العراقية ودولة القانون إلى اختلاف الأخير مع التحالف الكردستاني أيضاً، بعد أن جدد رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني في (السادس من نيسان ٢٠١٢) هجومه ضد رئيس الوزراء نوري المالكي، واتهمه بالتنصل من الوعود والالتزامات، مشدداً على أن الكرد لن يقبلوا بأي حال من الأحوال أن تكون المناصب والصلاحيات بيد شخص واحد "يقود جيشاً مليونياً ويعيد البلاد إلى عهد "الديكتاتورية".

دولة القانون : لن تعاد الثقة الى صالح المطلك

بغداد / المدى

أكد ائتلاف دولة القانون، امس الخميس، على أن رئيس الوزراء لن يعيد النظر في سحب الثقة عن نائبه صالح المطلك، قائلا "بئس العملية السياسية التي تمضي مع شخص مثل المطلك".

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون احسان العوادي في حديث لـ"شفق نيوز" إن "رئيس الوزراء لم يقدم طلب سحب الثقة عن المطلك برغبة منه، ولكن الاخير تفوه بتصريحات غير منطقية، وغير واقعية وتناقض المعايير السياسية والاخلاقية".

وأضاف العوادي أن "قضية سحب الثقة تخص العملية السياسية بشكل عام في البلاد، وقد خالف المطلك ثوابتها التي تؤمن بها جميع الاطراف"، معبراً عن رأيه "إن كانت العملية السياسية لا تمضي إلاّ بالمطلك فبئس العملية هي"، حسب قوله.

وجددت القائمة العراقية ، مطالبتها بإدراج قضيتي نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك في ضمن فقرات جدول اعمال الاجتماع الوطني، عادةً نجاح الاجتماع مرهوناً بإدراج هاتين القضيتين.

من جانب اخر كشف مصدر في القائمة العراقية عن تحركات واسعة يقوم بها ائتلاف دولة القانون لاقناع نائب رئيس الوزراء صالح المطلك للعودة الى مزاولة عمله وحضور جلسات مجلس الوزراء .

وقال المصدر في تصريح خص به وكالة كل العراق إن "مسؤولين كبارا زاروا امس الاول المطلك بغية اقناعه للعودة لمزاولة مهامه لكنه رفض ، وكذلك اعقبهما النائبان عزت الشابندر وخالد الاسدي بزيارة مماثلة استمرت الى ساعة متأخرة من ليلة اليوم ذاته من دون الخروج بأية نتيجة".

واضاف ان "رئيس الوزراء نوري المالكي اوفد نائب رئيس مجلس النواب القيادي في كتلة الاحرار قصي السهيل والقيادي في الكتلة البيضاء احمد العريبي الى صالح المطلك للغرض نفسه ، وقد اصر المطلك على عدم العودة الى مهام عمله دون اجراء تغييرات في سياسة الحكومة".

وتابع المصدر ان "العرض الذي قدم للمطلك هو ان يعود الى منصبه وتعود اليه كافة استحقاقاته ويظهر بمؤتمر صحفي يعلن عودته دون ان يقدم اي اعتذار الى المالكي".

واشار الى ان "الغاية من رغبة المالكي بعودة المطلك الى منصبه هو ابعاد قادة القائمة العراقية اياد علاوي واسامة النجيفي ورافع العيساوي عن الواجهة السياسية وشق الصف داخل القائمة العراقية وتقليل الضغط على حكومة المالكي". يذكر إن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك قد أتهم في تصريحات صحفية رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني" ويأتي ذلك على خلفية توتر العلاقة بين القائمة العراقية التي ينتمي اليها المطلك وائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي .

وقدم المالكي طلباً للبرلمان بسحب الثقة عن نائبه والقيادي في القائمة العراقية صالح المطلك " لعدم اهليته وكفاءته ونزاهته" بحسب الطلب .

وتشهد العملية السياسية والعلاقة بين الكتل تأزما واضحاً بسبب استمرار الخلافات السياسية بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية خاصة فيما يتعلق بقضية اصدار مذكرة الاعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي ، وطلب رئيس الوزراء سحب الثقة عن نائبه صالح المطلك ، بالاضافة الى اتهامات العراقية لدولة القانون بالتنصل عن تنفيذ مبادرة اربيل التي تتضمن تحقيق الشراكة في ادارة الدولة وصنع القرار وتسمية الوزراء الامنيين وتشكيل مجلس السياسات الاستراتيجي وعدم تحقيق التوازن في مؤسسات الدولة بين مكونات الشعب حسب آراء ونواب القائمة العراقية.

البرلمان يرفع جلسته ويؤجل مناقشة ملف الكهرباء

بغداد / المدى

رفعت رئاسة مجلس النواب امس الخميس، جلسته الـ٣٨ من السنة التشريعية الثانية إلى غد المقبل، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة شهدت التصويت على أعضاء محكمة التمييز الاتحادية وثلاثة مشاريع قوانين أخرى، فيما تم تأجيل التصويت على مشروع قانون بذور التقاوي وقراءة تقرير طالبي اللجوء العراقيين المبعدين قسراً من الدول الأوروبية.

وقال المصدر إن "رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي رفع جلسة البرلمان الـ٣٨ التي عقدت اليوم برئاسته وحضور ٢١٢ نائباً، إلى غد السبت المصادف الخامس من آيار الحالي"، مبينا أن "الجلسة شهدت التصويت على ٢٣ عضوا من أعضاء محكمة التمييز الاتحادية من أصل ٢٤".

وأضاف المصدر، ، أن "الجلسة شهدت أيضا التصويت على مشروع قانون إعفاء المزارعين والفلاحين المقترضين من فوائد القروض السابقة المترتبة بذمتهم، ومشروع قانون تسجيل واعتماد المبيدات، ومشروع قانون تنظيم تداول المواد الزراعية"، مشيرا إلى أنه "تم قراءة تقريرين الأول بشأن واقع الكهرباء والآخر بشأن الخطأ الإداري الذي تسبب بإخراج المنتخب الأولمبي العراقي من تصفيات لندن".

وأكد المصدر أن "البرلمان قرر تأجيل التصويت على مشروع قانون بذور التقاوي، وقراءة تقرير طالبي اللجوء العراقيين المبعدين قسراً من الدول الأوروبية".

وكانت لجنة الطاقة البرلمانية، قد اتهمت في وقت سابق وزارة الكهرباء بوجود ملفات فساد مالي واداري وهدر للمال العام تقدر بملايين الدولارات.

يذكر ان مجلس النواب كان من المقرر ان يقرأ تقريرا في جلسته الـ٣٨ حول واقع الكهرباء في العراق الا ان عدم اكتمال النصاب القانوني حال دون انعقاد الجلسة ورفعها الى جلسة امس الخميس.

ويعاني العراق نقصاً حاداً في الطاقة الكهربائية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد عام ٢٠٠٣، في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات، إضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت الحيوية خلال السنوات الماضية، والزيادة المطردة في الاستهلاك نتيجة إقبال المواطنين على شراء الأجهزة والمعدات الكهربائية التي حرموا منها طيلة العقود الماضية نتيجة الحصار الاقتصادي.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون